## الدرس الاول: في مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي .

**الهدف:** هذا الدرس يستهدف توضيح الجانب المفاهيمي للمادة من خلال ضبط مفردات المادة وخصوصا مصطلحي الديمقراطية والتحول الديمقراطي وما يرتبط بهما من تعاريف وخصائص وشروط

### أولا. في مفهوم الديمقراطية وأهم شروطها:

شكل مفهوم الديمقراطية واحدا من أهم المفاهيم السياسية التي استحوذت على اهتمام الفكر السياسي من ناحية وعلى اهتمام النظم السياسية من ناحية أخرى، فهو مفهوم ذائع الانتشار منذ أقدم العصور، بل يكاد لا يوجد نظام حكم لا يعتبر الديمقراطية من سماته وخصائصه الرئيسية.

وتأخذ الديمقراطية تعريفات عديدة ابتداء من اختصار المفهوم في تعريف رائج وبسيط هو حكم الشعب بالشعب، وهو نفسه تعريف **ابراهم لنكولن Lincolen** الأكثر شهرة عن الديمقراطية، وصولا إلى تعريفات متعددة تستشف ماضي المفهوم وحاضره ودلالته التاريخية، ويبرز أهمها في التعريف الذي قدمه كل من **لاري ديموند** Larry Diamond **وخوان ج. لينز** Juan .J. Linz **وسايمور مارتن ليبست** Seymour Martin Lipset، والذي يركز على الديمقراطية باعتبارها نظام حكم يلبي شروطا أساسية هي:

– تنافس مفيد وواسع بين أفراد وجماعات منظمة، ولاسيما الأحزاب السياسية، على كل المناصب المؤثرة في سلطة الحكم، في فترات منتظمة من دون اللجوء إلى القوة؛

– مستوى مشاركة سياسية "شامل جدا" في انتقاء القادة والسياسات، على الأقل من خلال انتخابات منتظمة ونزيهة لا تستبعد منها أي جماعة اجتماعية رئيسية (راشدة)؛

– ومستوى كاف من الحريات السياسية والمدنية، حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية تشكيل المنظمات والانضمام إليها، لضمان سلامة المنافسة والمشاركة السياسية.

### ثانيا. التحول الديمقراطي: تعريفه، شروطه وأنماط التحول نحو الديمقراطية:

يُعتبر مفهوم التحول الديمقراطي أحد أبرز المفاهيم تداولاً في الظرفية الدولية الراهنة، وبات التحول نحو نظم الحكم الديمقراطية يُشكل إحدى الموجات الكبرى التي يشهدها العالم المعاصر، والتي بدأت تتبلور منذ منتصف سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، ثم تأكدت ملامحها خلال فترة التسعينيات، وقد شكلت تجارب الانتقال إلى الديمقراطية التي شملت جنوب أوربا أولا ثم أمريكا اللاتينية إلى شرق أوربا وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق وروسيا الاتحادية فآسيا وإفريقيا، ما يعرف بالثورة الديمقراطية العالمية **The Global Democratic Revolution.**

وشكل ذلك بداية لمرحلة جديدة لا تعتمد على العوامل السوسيو اقتصادية في تفسير الظاهرة السياسية، بل على الاختيار العقلاني لجملة من الخيارات السياسية. وقد اهتم منظروها بعدد من القضايا تقف على رأسها دراسات الدمقرطة، تماشيا مع ما عرفه العالم من انتقال نحو الديمقراطية في نهاية ثمانينات القرن العشرين ضمن ما سماه صامويل هنتجتون الموجة الثالثة.

وساعدت كتابات أساتذة مثل روبارت دال، غيليرمو أودنيل وفيليب شميتر وغيرهم كما سنرى لاحقا، في وضع الأسس الفكرية لهذا الاتجاه، الذي أثمر فرعا جديدا منفصلا من فروع السياسة المقارنة أطلق عليه علم التحول الديمقراطيDemocratic Transition ينصب فيه الاهتمام على الإجابة عن تساؤل أساسي: لماذا شهدت بعض الدول تحولا ديمقراطيا مكتملا، بينما لم تشهد دول أخرى ذلك التحول؟

**1– سيطرة براديغم التحول:**

تشكل نظرية التحول إلى الديمقراطية تحولا في الاجتهادات النظرية، وذلك بانتقال تركيز الباحثين من الاهتمام بالتحديث الاقتصادي والاجتماعي إلى التركيز على نظام الحكم. وقد تحولت هذه النظرية إلى علم سائد(Normal Science) ، بحيث يشترط هذا العلم وجود براديغم، بمعنى نموذج علمي يقترح رؤية أخرى للمسائل والمشاكل. ويشمل مجموعة من المعايير والمعطيات، والمناهج والأساليب التي نرى بها العالم، وتكون مشتركة لمجموعة معينة من الباحثين.

تستند نظرية التحول التي تمثل الموقف العلمي السائد في الأساس إلى اجتهادات دانكوارت روستو Dankwart Rustow الذي اهتم بمراحل وبدينامية عملية التحول الديمقراطي ذاتها، بالتركيز على الظروف الجائزة (contingent) وعلى مراحل عملية التحول الديمقراطي.

وقد ساهمت اجتهادات كل من فيليب شميتر Schmitter وأودينيل O′ Donnel ووايتهاد Whitehead في تعزيز التوجه التاريخي– السياسي الذي طوره روستو، وفهم العوامل الأكثر تأثيرا في عملية التحول الديمقراطي. وبفضل اجتهاداتهم أصبح التحول الديمقراطي علما بحد ذاته وفرعا جديدا في علم السياسة الذي يهتم برصد وتحليل عمليات الدمقرطة التي انطلقت في تسعينيات القرن العشرين، وسادت مصطلحات مثل transitology وconsolidology.

وقد نتج عن هذا الفرع الكثير من الدراسات في الجامعات ومراكز الدراسات الغربية،[1] انتهى معظمها إلى تأكيد حقيقة واحدة وهي أن افتراضات نظرية التحديث Modernization Theory التي تركز على الشروط المسبقة للتحول، أصبحت غير ذات فائدة في الكثير من الحالات، خاصة في ظل وجود دول فقيرة وديمقراطية(مثل الهند ومالي)، ودول ثرية اقتصاديا وغير ديمقراطية(كما الحال مع بعض الدول العربية وسنغافورة).

وقد انصب اهتمام هذا الفرع الجديد ومختلف أدبياته على بناء نظريات سببية تُعنى برصد وتحديد المتغيرات الأساسية للتحول الديمقراطي، وسبل ترسيخ الديمقراطية، بانتقاد اجتهادات مارتن ليبست وبارنغتون مور التي لا تُركز على نشأة النظام الديمقراطي وعلى اختيارات اللاعبين كعوامل مستقلة لفهم عملية التحول. إلى جانب البحث في دور القوى العسكرية، التنمية الاقتصادية، ودور التعليم والعدالة الاجتماعية، دور النخبة والمجتمع المدني، ودور القوى الخارجية.

وقدم علماء السياسة المقارنة نماذج تفسيرية متعددة بعيدا عن الشروط الاجتماعية والإطار التاريخي للنظم السياسية المختلفة، أو تطورات العملية الاجتماعية (التحديث، التمدن وانتشار التعليم...)، بالتركيز على تحليل طبيعة ونوعية التغير في النظام السلطوي تجاه الدمقرطة، والعوامل والقوى الدافعة للإصلاح من خلال إيجاد علاقات إرتباطية تقوم على التأثير المتبادل بين ديناميات التفاعل السياسي الداخلي والخارجي( نموذج صامويل هنتجتون).

أو من خلال الاختيار الاستراتيجي الذي انطلق من الأساس النظري للإصلاحات الاقتصادية، والبحث في نمو فئات اجتماعية تطالب بالإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي(نموذج آدم برزفوسكي).

أو بالتركيز على تحليل التطور في تنظيم ووعي المجتمع المدني بمكوناته المختلفة، كأحد أسباب الإصلاح السياسي في الدول النامية(نموذج لاري دايموند).

وقد عكست هذه النماذج وغيرها التطور الذي عرفه باراديغم التحول في ظل الجو السياسي العام الذي سيطر فيه الخطاب السياسي الأمريكي حول "ثورة ديمقراطية عالمية" في فترة الرئيس رونالد ريغان. إلى جانب الاجتهادات الأكاديمية التي لخصها البعض باسم علم التحول وعلم الاستقرار. التي شكلت فيها إسهامات شمتير وغليرمو وأودنيل أهم الاجتهادات النظرية، التي ترى أن عملية التحول تبدأ بدخول النظام القائم في أزمة تقود إلى استقطاب بين قوى تدعو إلى إصلاح النظام للخروج من الأزمة، وقوى تدعو إلى المحافظة على الوضع القائم من خلال استخدام القمع والعنف. وتعبر هذه العملية مراحل عدة قبل مأسسة النظام الديمقراطي كما سنرى لاحقا.

**2 – في تعريف التحول الديمقراطي:**

لا يختلف الباحثين في عند تناول تعريف مفهوم التحول الديمقراطي، فقد تعددت التعريفات المقدمة للمفهوم بحسب اختلاف المداخل التي ينظر من خلالها علماء السياسة إلى عملية التحول. وتستدعي محاولة التأصيل المفاهيمي لمفهوم التحول الديمقراطي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح، فكلمة التحول لغة تعبر عن تغير نوعي في الشيء أو انتقاله من

حالة إلى أخرى، وهي المرحلة الوسطية التي تقع بين الانتقال من نظام سياسي إلى نظام آخر، وتبدأ عملية التحول نحو الديمقراطية بالتفكيك التدريجي للنظام السلطوي.

ويشير لفظ التحول الديمقراطي لغة إلى التغير أو النقل، فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكانه، وكلمة التحول تقابلها في اللغة الإنجليزيةTransition . وقد عرّف بعض الباحثين التحول الديمقراطي على أنَّه تغيير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية؛ ويعكس هذا الانتقال مسلسلا يتم فيه العبور من نظام سياسي مغلق ولا يسمح بالمشاركة السياسية إلى نظام سياسي مفتوح يتيح مشاركة المواطنين وتداول السلطة.

– وجاء تعريف **شميتر** ليصب في السياق نفسه بمعنى اعتبار التحول عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر"؛

– وأكد تعريف **صامويل هنتجتون** على أنه : "مسلسل سياسي معقد تشارك فيه مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية، فهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق إلى نظام مفتوح، وهو مسلسل قابل للتراجع".

ولا تختلف المحاولات العربية في وضع تعريف دقيق لمفهوم الدمقرطة أو التحول نحو الديمقراطية، وأجمع العديد منها على أنها عملية يتم بموجبها الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام أكثر انفتاحا وديمقراطية خلال فترة زمنية محددة وفي ظل توفر الكثير من الشروط والعوامل:

– فأكد تعريف **علي الدين هلال** على أن التحول الديمقراطي هو "مجموعة العمليات التي تحقق انتقال نظام سياسي من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمُقراطي"؛

ورأى **الدكتور خيري أبو العزايم فرجاني** أن عملية التحول إلى الديمقراطية هي "الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى آخر ديمقراطي خلال فترة زمنية محددة، يتوافق معها إرساء مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الحكام والمحكومين، مما يمكن المحكومين من القدرة على رفض أو قبول أولئك الذين في السلطة، فضلًا عن رقابتهم، وفي المقابل يلتزم المحكومون بطاعة الحكام والالتزام بقراراتهم في إطار مجموعة من القواعد المرعية"؛

– وجاء تعريف **أحمد تهامي عبد الحي** ليؤكد أن الدمقرطة هي "عملية الانتقال من نظام سلطوي مهما كانت طبيعته (نظام الحزب الواحد، نظام عسكري، نظام شمولي، نظام أوليجارشي، نظام شمولي) إلى نظام يقوم على المواطنة، وتوسيع الحرية الشخصية، والمشاركة السياسية."

**وجدير بالذكر أن هناك العديد من الدارسين من يميز بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي** وفقاً لطبيعة كل منهما وصفاته:

**فعملية التحول الديمقراطي** هي **عملية تراكمية مستمرة** تستهدف إلى دمج صيرورة المشروع الديمقراطي في المنظومة المجتمعية (السياسية، الثقافية، الإيديولوجية والاجتماعية...)، وانعكاس ذلك على سلوك المواطنة للفرد والمجتمع ككل؛

أما **مرحلة** الانتقال الديمقراطي فهي **مرحلة مؤقتة** ترتبط بشروط زمانية ومكانية لتحقيق عملية التحول وصولًا إلى الترسيخ والتجسيد الديمقراطي.

---

تمثلت بعض أهم هذه الدراسات في:1–

– Guillermo O′Donnell,″Transition to Democracy: Some Navigation Instruments″, in: Robert A. Pastor, ed, Democracy in the Americas: Stopping the Pendulum, New York, London: Holmes and Meier, 1989.=

– Juan J. Linz and Alfred Stepan, Consolidation: Southern Europe, South America, and Post = Communist Europe, Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1996.

– Samuel P.Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century, Norman: University of Oklahoma Press, 1991.

– Larry Diamond, Juan J. Linz and Seymor Martin Lipset, Democracy in Developing Countries, 4 vols, London: Adamantine Press, 1989.

– Larry Diamond, Developing Democracy: Toward Consolidation, Baltimore: Johns Hopkins University Press,1999.